



المبادرات الإنسانية للكويت أصبحت معلما من معالم سياستها الخارجية

6

أكد أن « المالية » ستضاعف جهودها للحد من تضخم العهد وتحصيل الديون

الحجرف: إجمالي حساب العهد 6.6 مليار دينار والديون المستحقة للحكومة مليار و533 مليونا

ربيع سكر

أكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف في تقرير أحاله الى مجلس الأمة أن إجمالي حساب العهد المقيدة في ميزانيات الوزارات والهيئات المستقلة والهيئات الملحقة الحكومية بلغ 6 مليارات و668 مليون دينار لم يتم تسويتها حتى الآن، منها 6 مليارات و359 مليون دينار إجمالي حساب العهد المقيدة في ميزانيات الوزارات والإدارات والهيئات المستقلة و309 ملايين دينار إجمالي حساب العهد المقيدة في ميزانيات الهيئات الملحقة.

وأشار الحجرف الى ان وزارة الصحة هي صاحبة النصيب الأكبر من حساب العهد التي لم يتم تسويتها حتى الآن بمبلغ قيمته مليار و666 مليون دينار ثم وزارة الدفاع بمبلغ مليار و584 مليون دينار ثم وزارة الأشغال بمبلغ 481 مليون ثم وزارة التعليم العالي بمبلغ 465 مليون ثم وزارة الكهرباء والماء بمبلغ 353 مليون ثم وزارة النفط بمبلغ 304 ملايين

دينار. وأكد الحجرف ان وزارة المالية ستضاعف جهودها فيما يتعلق بالحد من تضخم حساب العهد.

وأكد الحجرف في تقرير له عن الديون المستحقة للحكومة وأحاله لمجلس الأمة أن الديون المستحقة للحكومة لدى الجهات الأخرى والأفراد بلغت مليار و533 مليون دينار وأن وزارة المالية طلبت من مجلس الوزراء إحالة الموضوع الى جهاز متابعة الأداء الحكومي لمتابعة التنسيق مع الجهات لتحصيل مديونيات الدولة لما لهذه المبالغ من أثر في تعزيز الإيرادات غير النفطية وتخفيف قيمة العجز في الميزانية العامة المتوقع.

وأشار الحجرف الى ان الديون المستحقة للحكومة موزعة التالي : 585 مليون دينار ديون مستحقة لوزارة النفط و360 مليون لوزارة الكهرباء والماء و165 مليون للجمارك و80 مليون للمواصلات و78 مليون للبلدية و75 مليون للأشغال و65 مليون للداخلية و34



د. نايف الحجرف

19 مليون للتعليم العالي. ولغت الحجرف في تقريره الى أن مستحققات وزارة النفط و26 مليون لديوان الخدمة المدنية و25 مليون للصحة و21 مليون للشئون الاجتماعية

على بعض الدول عن مبيع النفط الكويتي تراوحت خلال الخمس سنوات الماضية ما بين 200 إلى

مستحقات الدولة	765,856,434.298
الدولة	12,058,998.891
البنوك	13,261,612.095
البنوك	21,148,083.873
البنوك	114,292,887.254
البنوك	1,584,902,524.488
البنوك	79,812,959.365
البنوك	33,625,409.529
البنوك	43,186,833.995
البنوك	46,812,348.529
البنوك	333,834,450.565
البنوك	2,097,448.755
البنوك	8,489,480.311
البنوك	3,201,351.406
البنوك	11,969,248.341
البنوك	304,451,562.776
البنوك	23,234,419.489
البنوك	481,139,623.403
البنوك	4,961,814.710
البنوك	26,550,876.114
البنوك	465,956,305.867
البنوك	71,874,706.394
البنوك	1,666,898,085.930
البنوك	172,597,692.478
البنوك	28,503,381.473
البنوك	78,909,798.223
إجمالي حساب العهد	6,359,483,762.099

صورة حساب العهد

600 مليون دينار كويتي، وأنه تم منح تلك الدول فترة سماح لتسديد مستحققاتها عن مبيع النفط

الكويتي، ويتم تحصيلها بانتظام ووفقا للعدد المقررة، وفي آخر ستة مالية يظهر حساب الديون

المستحقة بوزارة النفط حسب الحساب الختامي بمبلغ قدره 427.5 مليون دينار.

«الشباب» في خطتها إنشاء 44 مركز شباب بكل مناطق الكويت

الروضان : «التجارة» لا تسمح للتجار بتخزين البضائع الزراعية لمنع الارتفاع المصطنع بالأسعار

ربيع سكر



خالد الروضان

مركز شباب في الظهر ومركز شباب في علي صباح السالم (أم الهيمن) ومركز فتيات في منطقة بيان ومركز شباب في مغرة مبارك العبد الله الجابر (غرب مشرف) ومركز شباب في ضاحية أبو فطيرة. ولغت الروضان الى ان هناك 15 قطعة أرض مخصصة لإنشاء مراكز الشباب ولكنها لا تزال تحت إدارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية ومن المقرر ان يتم إنشاء 26 مركز شباب عليها، منها 6 مراكز للفتيات، لافتا الى ان مشروع مدينة المطاع مخصص به أراضي لإنشاء 12 مركز للشباب والفتيات.

وعن إجراءات هيئة الشباب لإعادة تأهيل مركز الشباب الحالية وتفعيل أنشطتها قال الروضان : تم عمل عقود صيانة وخدمة للمراكز وهي عبارة عن : عقد صيانة شامل للمراكز والبيوت الشبابية وتم البدء في هذا العقد بتاريخ 8 أكتوبر 2017 بالإضافة إلى خطة الصيانة وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: صيانة جذرية في مركز شباب الفحاء ومركز شباب الشامية ومركز شباب الجهراء ومن شباب العارضية، والصيانة التشغيلية لجميع المراكز القائمة، والصيانة العاجلة حسب طلب المركز. وأضاف ان عقود الصيانة والخدمة لمراكز الشباب تشمل أيضا عقد صيانة وإصلاح والتبريد والتكييف وسد صيانة العوازل والخشب ومواد تنظيف وعقد ضباط الامن وعقد مرسلين وسفرفجية وعقد توفير باصات وسيارات مع سائقين ووقود.

بشراء كميات كبيرة للتخزين. وأشار الروضان إلى أنه يتم التنسيق والمشاركة مع مستوردي البصل واتحاد التجار لسرعة استيراد الكميات اللازمة لسد حاجة السوق. وحول ما تردد عن الإفراج بامر كتابي او شفوي عن شحنة (يصل) لم تستوف الشروط التي حددتها اللجنة العليا لسلامة الأغذية، قال الروضان : ليس من ضمن الولاية لوزارة التجارة الوزارية لوزارة التجارة (يصل) لم تستوف الشروط التي حددتها اللجنة العليا لسلامة الأغذية، قال الروضان : ليس من ضمن الاختصاصات الوزارية لوزارة التجارة شوقي يتعلق بذلك لانه ليس من اختصاصها.

وقال الروضان في رده على سؤال برلماني للنايب د. محمد الحويلة « : ان هناك 4 مراكز شباب في مراحل التصميم في مناطق جابر العلي وسعد العبد الله بجنوب الجهراء وعبد الله المبارك في غرب جليب الشيوخ وصباح السالم. وأضاف الروضان : وهناك مركز شباب واحد قيد الإنشاء وهو مركز شباب جليب الشيوخ جليب الشيوخ.

وأشار الروضان الى ان هناك أراضي فضاء عددها 13 قطعة أرض تحت إدارة الهيئة العامة للشباب مخصصة لإنشاء مراكز للشباب والفتيات في مناطق مختلفة بالكويت منها 5 مراكز للشباب والفتيات مدرجة في مشروع ميزانية العام المالي المقبل 2018 / 2019 منها

الحكومة للقانون فان ذلك يعني سقوطه وعدم مناقشته .

كما أن الحكومة استدرت من مجلس الأمة كافة المشاريع بقوانين بشأن فتح اعتمادات إضافية لوزارات الصحة والتعليم العالي والعدل بقيمة اجمالية 643 مليون دينار بميزانية الدولة للسنة المالية 2016 / 2017 والتي كانت تستهدف تغطية الزيادة في مصروفات العلاج بالخارج بقيمة 450 مليون دينار ومصروفات الطلبة المبتعثين للدراسة بالخارج بقيمة 190 مليون دينار وتعيينات الخبراء بقيمة 3 ملايين دينار.

واستدرت الحكومة المشروع بقانون بشأن تعديل الاعتمادات فيما بين ابواب الميزانية العسكرية ضمن بند وزارة الدفاع في ميزانية السنة المالية 2015 / 2016 بمبالغ اجماليها 30 مليون دينار تخصم من بعض البنود وتضاف الى بنود الخدمات الصحية والتدريب وتحويلات الافراد.

كما ان الحكومة سحبت المشروع بقانون بتعديل قانون البصمة قبل المفتشين التجاريين وذلك لعدم السماح بشراء كميات كبيرة للتخزين. وأشار الروضان إلى أنه سيتم التنسيق والمتابعة مع مستوردي البصل واتحاد التجار لسرعة استيراد الكميات اللازمة لسد حاجة السوق. وحول ما تردد عن الإفراج بامر كتابي او شفوي عن شحنة (يصل) لم تستوف الشروط التي حددتها اللجنة العليا لسلامة الأغذية، قال الروضان : ليس من ضمن الاختصاصات الوزارية لوزارة التجارة شوقي يتعلق بذلك لانه ليس من اختصاصها.

من ناحية أخرى أكد الروضان ردا على سؤال برلماني أن وزارة التجارة والصناعة ممثلة في فريق الطوارئ التابعة لقطاع الرقابة وحماية المستهلك قد قامت بالكشف على البسطات والمخازن وفلاجات التبريد الموجودة في السوق المحلي وذلك لعدم السماح لأي تاجر بالتخزين والحرص على أن تكون جميع البضائع (البصل) معروضة بالاسواق وضبط أي ارتفاع مصطنع في الأسعار.

وقال الروضان ردا على سؤال برلماني عن إجراءات وزارة التجارة والصناعة لمواجهة ارتفاع الأسعار الذي طرأ على بعض المنتجات الزراعية : ان وزارة التجارة تقوم بالإشراف على عملية بيع البصل المتواجدة بالسوق وبالسوق من قبل المفتشين التجاريين وذلك لعدم السماح

الحكومة تطلب من المجلس سحب 47 قانونا بعضها يعود لعام 1997

« المالية البرلمانية » ترفض تطبيق ترشيد الإنفاق على سيارات الوزراء والوكلاء

ربيع سكر

أدرج على جدول أعمال الجلسة المقررة يوم الثلاثاء المقبل رفض لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية باعلاجية أعضائها الحاضرين (4-3) الاقتراح برغبة المقدم من النائب د. وليد الطبطبائي بشأن إلغاء كافة عقود تاجير السيارات التي أبرمتها الوزارات والمؤسسات الحكومية لصالح الوزراء ومن في حكمهم والقياديين بمرتبة وكيل مساعد ومديرين. ورات الأغلبية داخل اللجنة المالية حاجة الوزراء ومن في حكمهم للسيارات لأداء عملهم المنوطة لهم.

بيّنا أنات الأقلية داخل اللجنة المالية أهمية الاقتراح نظرا لأن عقود تاجير السيارات تمثل أعباء مالية على الموازنة العامة كما أنها تتناقض مع ترشيد الإنفاق. وأدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقررة يوم الثلاثاء المقبل رسالة واردة من رئيس لجنة الإحلال والتوظيف النائب خليل الصالح يطلب فيها الموافقة على تمديد عمل اللجنة إلى 29 مايو 2018 وذلك لتقديم تقريرها عن طلبة المناقشة المقدمين من عدد من النواب في شأن قضية البطالة في البلاد لنظرا لحاجة اللجنة إلى المزيد من الوقت لإعداد تقريرها. وكان المجلس في جلسة 6 فبراير الفائت قد كلف اللجنة بإعداد تقريرها خلال شهر.

وأدرج على بند الإحالات على جدول أعمال الجلسة 3 مشروعات بقوانين بشأن (تعديل بعض أحكام قانون الجزاء 60/16) و(حظر تعارض المصالح) و(نظام السجل

العيني). أما مشروع القانون بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء فنص على : تضاف إلى قانون الجزاء مادتان جديدتان برقمي 6 مكررا و82 مكررا على النحو التالي: مادة 6 مكررا – لا تسقط بضى المدة المدعى الجزائية أو العقوبة المحكوم بها في شأن الجرائم المتعلقة بأمن الدولة.

مادة 82 مكررا – لا يجوز تطبيق أحكام المادتين 81 أو 82 من قانون الجزاء في شأن الجرائم المتعلقة بأمن الدولة ويكون مشروع القانون في شأن تعارض المصالح من 19 مادة، وأشارت المذكرة الإيضاحية إلى أهمية القانون في مكافحة الفساد باتخاذ التشريعات اللازمة، ومنها ما يتعلق بتعارض المصالح باعتباره من المخاطر التي تؤثر على استقرار أجهزة الدولة، فجاء هذا المشروع تحقيقا لهذا الغرض. ويتعلق مشروع قانون نظام السجل العيني الذي يتكون من 33

مادة بتنظيم المعاملات المتعلقة بالعقارات وحالاته القانونية والحقوق المترتبة له عليه. ووفقا للمذكرة الإيضاحية يقوم نظام التسجيل العيني على تخصيص سجل خاص لكل وحدة عقارية يدون فيه ما يرد على الوحدة من تصرفات بعد أن تتم إجراءات التسجيل الأول في الشهر العقاري بما يحقق ضمانات عند تداول العقار والتصرف فيه.

وأدرج على جدول أعمال الجلسة طلب الحكومة من مجلس الأمة سحب 47 مشروعا بقانون بعضها يعود تاريخ إحالته الى مجلس الأمة الى عام 1997 (اي من عليها 21 عاما وهي في ادراج لجان مجلس الأمة ولم يتم مناقشتها حتى الآن)، وتلك المشاريع سبق أن أحالت الحكومة بعضها في مجالس سابقة والبعض الآخر تم إحالته في المجلس الحالي وطلبت استردادها مرة أخرى من المجلس وهو ما يعني سقوط تلك



قاعة عبدالله السالم

لإقرارها قبل ميزانية الدولة لضمان عدم تعطل أي مشروع

«الأمة» تسلم مشروع ميزانية المشروعات الإنشائية بقيمة

2.715 مليار دينار



اجتماع سابق للجنة الميزانيات

وأشارت المصادر الى أن مناقشة ميزانية المشاريع قبل مناقشة الميزانية العامة للدولة يأتي تطبيقا للنهج الذي اتخذه المجلس منذ العام المالي السابق بإقرار ميزانية المشروعات مبكرا لأن الميزانية العامة للدولة، والتي تبدأ في الاول من ابريل من كل عام يتأخر مجلس الأمة في إقرارها قبل هذا الموعد وكان ديوان الحاسبية يرفض الموافقة على أي مشروع لا يوجد اعتماد مالي له.

وتابعت المصادر : الان سيتم توفير الاعتماد المالي لاي مشروع وارد في الخطة التنموية السنوية للعام المالي المقبل الذي سيبدأ في ابريل 2018 حتى لو تأخر اقرار الميزانية العامة للدولة.

أحالت الحكومة على مجلس الأمة مشروع قانون بشأن ميزانية المشروعات البالغ قيمتها 2.715 مليار دينار (2 مليار و715 مليون دينار) والواردة في الميزانية العامة للدولة للعام المالي المقبل 2018 / 2019.

وقالت مصادر مطلعة: نظرا لوجود جلستين يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين فإن لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية ستبدأ في مناقشة ميزانية المشاريع الجديدة آخر الأسبوع الجاري أو بداية الأسبوع المقبل لإقرارها بأسرع وقت ممكن من خلال مجلس الأمة.